دور الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم التنمية الاقتصادية والحد من البطالة في مصر خلال الفترة من ٢٠١٠-٢٠١٩

د. أحمد سمير أبو الفتوح يوسف *

مستخلص

تتجه الاقتصادات نحو التنمية المستدامة التي من شأنها تحسين رفاهية المجتمع. لذلك تعمل الدول على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر كمصدر للتمويل الخارجي وبديل للاقتراض الذي يفرض أعباء مالية قد لا تستطيع الموازنات تحملها في المستقبل. لتحفيز تدفقات الاستثمار الأجنبي، تتنافس الدول المضيفة على تقديم التسهيلات بهدف تعظيم الفوائد وتحقيق أهداف التنمية، سواء كان ذلك يتعلق بالحصول على التقنيات الحديثة، أو تنويع هياكل الإنتاج، أو تحسين مستويات التشغيل، أو تحسين القدرات التصديرية، وما إلى ذلك، وبالتالي دعم الاقتصاد[1].

تعتبر البطالة آفة اقتصادية تعاني منها معظم الدول، وتسعى للتخفيف من حدتها بسياسات اقتصادية مختلفة، مثل السياسات الموجهة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر. تظهر الدراسة ما إذا كانت الاستثمارات الأجنبية المباشرة قد ساهمت في التخفيف من البطالة وتعزيز الاقتصاد المصري خلال الفترة من ٢٠١٠-٢٠١٩. اتبعت الدراسة المنهج الوصفي. كانت أهم النتائج؛ يتطلب التوسع في المؤسسات الأجنبية الجديدة المزيد من القوى العاملة المحلية، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على العمالة، وارتفاع معدلات التوظيف، وانخفاض البطالة. كان لمعدل النمو الاقتصادي الضعيف أثر سلبي على التوظيف في مصر، وأوصت الدراسة بضرورة توفير تسهيلات مزدوجة وداعمة للاستثمارات الأجنبية وخفض معدلات الضرائب للمستثمرين الأجانب لتوفير فرص جديدة للعمالة المصرية.

كلمات مفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، التنمية الاقتصادية، البطالة.

Abstract:

Economies are moving towards sustainable development that will improve the welfare of the society. Therefore, countries are working to attract foreign direct investment as a source of external financing and an alternative to borrowing that imposes financial burdens that

* مدرس الاقتصاد بالمعهد العالي للدراسات النوعية بالجيزة

Email: Drahmedsameer480@gmail.com

budgets may not be able to bear in the future. To stimulate foreign investment flows, the host countries compete to provide facilities with the aim of maximizing benefits and achieving development goals, whether it is related to acquiring modern technologies, diversifying production structures, improving operating levels, or improving export capabilities, etc., thus supporting the economy.

Unemployment is considered an economic scourge that most countries suffer from, and they seek to alleviate it with various economic policies, such as policies directed at attracting foreign direct investment. The study shows whether foreign direct investments have contributed to alleviating unemployment and strengthening the Egyptian economy during the period from 2010-2019. The study followed the descriptive approach. The most important results were; Expansion of new foreign enterprises requires more local manpower, which leads to greater demand for labor, higher employment rates, and lower unemployment. The weak economic growth rate had a negative impact on employment in Egypt, and the study recommended the necessity of providing double and supportive facilities for foreign investments and reducing tax rates for foreign investors to provide new opportunities for Egyptian labor.

Key Words:Foreign Direct Investment,Economic Development, Unemployment.

مقدمـــة:

يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر مفتاح للتنمية الاقتصادية في الدول النامية التي تعاني من ندرة رأس المال بسبب ضعف مستوى الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي تلجأ لاستقطاب الاستثمارات الاجنبية المباشرة لتساهم في دفع عجلة النمو الاقتصادي.

وتتبلور المُشكلة الرئيسية أمام صانعي السياسات الاقتصادية في كيفية الارتفاع بمُعدل النمو الاقتصادي (الناتج المحلى الإجمالي) والحد من مُعدل البطالة بإيجاد فُرص للعمل، ولذلك جاء الاهتمام بالاستثمارات وخاصة الأجنبية المُباشرة التي تعاظم دورها على الصعيد العالمي[٢] لما تُحققه من فوائد للدول المُضيفة. ويظهر ذلك بوضوح في الدول النامية نظرا لعدم كفاية المُدخرات المحلية وما ينجُم عن هذه الاستثمارات من بجانب

فُرص العمل؛ وتنوع مصادر الدخل وجلب التكنولوجيا الحديثة وتحسين المهارات والخبرات الإدارية وتحقيق مزايا تنافُسية وبالتالي تحسين مستوى المعيشة، وهذا ما أكدته نماذج النمو النيو كلاسيكSolow_ Swan)) ونماذج النمو الداخلي.

ووجد أن زيادة مُعدل النمو الاقتصادي والحد من مُعدل البطالة يتطلب تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، والسعي نحو تحسين المناخ المُلائم لاستقطابه، وقد استحوذت دراسة العلاقة بين الاستثمارات الأجنبية والنمو الاقتصادي وغيرها من المُتغيرات الاقتصادية على اهتمام كبير في الدراسات التجريبية بهدف معرفة العلاقة السببية بينهُم. كما تعد مشكلة البطالة من أخطر المشكلات التي تهدد استقرار المجتمع المصري، حيث تظهرها جلية، مما دعا الحكومات لفرض سياسات واستراتيجيات مختلفة لمواجهتها بالبحث عن آليات لاحتواء هذه الظاهرة وتفادي أضرارها. ومن الضروري الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة، والاطلاع على الأساليب والاستراتيجيات المتبعة للتصدي للبطالة، وتعد ماليزيا مثالاً جيداً للتجارب الناجحة في التنمية الاقتصادية، ومواجهة البطالة، حيث استطاعت أن تحقق خلال عقود قليلة تنمية شاملة تمثلت في تحقيق معدل نمو مرتفع، فضلاً عن قدرة حقيقية على مواجهة البطالة[٣].

مشكلة الدراسة:

تتمثل مُشكلة الدراسة في قياس طبيعة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر ودعم التنمية الاقتصادية خلال الفترة من ٢٠١٠- ٢٠١٩، وتحديد مدى تأثير ذلك على مُعدل البطالة في مصر وذلك للأجل الطويل والقصير.

أهمية الدراسة:

لصياغة السياسات الاقتصادية بوضوح لابُد من تحديد العلاقة بين المُتغيرات وتتمثل متغيرات الدراسة الحالية في مُعدل تدفُق الاستثمار الأجنبي المُباشرة ودعمه للتنمية الاقتصادية والحد من البطالة، وبذلك يُمكن رسم سياسات فعالة تعزز النمو الاقتصادي وتقلل من مُعدلات البطالة. ولذلك فإن الهدف الأساسي لهذه الدراسة يتمثل في تحليل العلاقة بين تلك المتغيرات ثم تحديد تأثير كُل منهُما على مُعدل البطالة.

أهداف الدراسة:

- دراسة علاقة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بدعم التنمية الاقتصادية.
- دراسة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وخفض مُعدل البطالة.
- دراسة تطور حجم ومُعدل تدفُق الاستثمار الأجنبي المباشر ودعم التنمية الاقتصادية وأثره على مُعدل البطالة في مصر خلال فترة الدراسة.
- تقديم بعض التوصيات في ضوء النتائج المحققة من الدراسة.

فروض البحث:

تسعى الدراسة لاختبار فرضية أساسية وهي: تؤثر معدلات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تأثيراً إيجابياً على دعم التنمية الاقتصادية المصرية في الأجلين الطويل والقصير.

وتنقسم الدراسة لأربعة أقسام رئيسة في الأدبيات الاقتصادية وهي: العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية الاقتصادية، تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٩، تحديد المنهجية وطرق التقدير وتحليل النتائج من خلال بناء نموذج لقياس أثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على الحد من البطالة في الأجلين القصير والطويل في الاقتصاد المصري خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٩، وأخيراً النتائج والتوصيات.

الدراسات التطبيقية السابقة:

١- دراسات تناولت العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المُباشر والنمو الاقتصادي:

دراسة Denisia[٤] بينت أن الاستثمار الأجنبي المباشر اكتسب دورًا مهمًا في الاقتصاد الدولي بعد الحرب العالمية الثانية، وأدت الدراسات النظرية حوله لفهم أفضل للآلية الاقتصادية وسلوك الوكلاء الاقتصاديين، للمستويين الجزئي والكلي، وذلك سمح بفتح مجالات دراسية جديدة في النظرية الاقتصادية. ولفهم الاستثمار الأجنبي المباشر يجب أولاً فهم الدوافع الأساسية التي تجعل الشركة تستثمر في الخارج بدلاً من التصدير أو الاستعانة بمصادر خارجية للإنتاج للشركات الوطنية. وهدفت الدراسة تحديد الاتجاهات الرئيسة في نظرية الاستثمار الأجنبي المباشر وتسليط الضوء على تطوير تلك النظريات والدوافع التي أدت للحاجة لمناهج جديدة لإثراء النظرية الاقتصادية نحو ذلك الاستثمار.

دراسة Tuluce, et al [٥] توضح أن الاستثمار الأجنبي المباشر يمثل عامل حاسم في التكامل الاقتصادي الدولي، ويبني روابط مباشرة ومستقرة وطويلة الأمد بين الاقتصاديات، كما يشجع على نقل التكنولوجيا والمعرفة الجديدة بين البلدان، ويوفر اقتصاد الدول المضيف لمنتجاته الترويج على نطاق أوسع في الأسواق الدولية. ويعتبر مصدرًا إضافيًا لتمويل الاستثمار في ظل البيئة السياسية الجيدة، ويمكن أن يكون قناة مهمة لتنمية الشركات الصغيرة والمتوسطة. ويؤثر أيضًا على أسواق العمل وأسواق رأس المال وأنماط التجارة والنمو الاقتصادي، واهتمت الدراسة بالتغيرات الإنتاجية التي تحدث بسبب زيادة تدفقات الاستثمار المباشر الوافد، والتأثيرات الإنتاجية الإجمالية، والآثار غير المباشرة له على الشركات الصغيرة والمتوسطة.

دراسة الفواز[٦] هدفت التعرف على طبيعة العلاقة بين الاستثمارات الأجنبية المباشرة والنمو الاقتصادي في الأردن الفترة ١٩٨٠ -٢٠١٣ باستخدام تحليل التكامل واتبعت المنهج الوصفي التحليلي من خلال تطبيق تحليل التكامل، ونموذج تصحيح الخطأ، وتوصلت لوجود علاقة تكاملية طويلة الأجل بين الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتضخم، والنمو الاقتصادي، وهي علاقة سالبة ودالة إحصائية. حيث بلغت قيمة معامل تصحيح الخطأ لنموذج الدراسة (٧٨,٩%) بمعنى أن هناك نسبة (٧٨,٩%) من الانحرافات في التوازن على المدى الطويل يمكن تعديلها خلال فترة سنة.

دراسة Dritsakis, et al[٧] بينت أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة والصادرات يلعبا دورًا مهمًا في النمو الاقتصادي بكافة الدول. واعتبرت كأحد أفضل البدائل التي تغذي النمو الاقتصادي للبلدان النامية. وتقدم الدراسة الترابط بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات والبطالة والنمو الاقتصادي لثلاثة عشر من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي للفترة ١٩٩٥-٢٠١٣. وبينت أن للاقتصاد القياسي منهجية تعتمد على نموذج تصحيح الخطأ لتحليل السببية على المدى القصير والطويل. واستنتجت أن هناك علاقة سببية ثنائية الاتجاه طويلة الأجل بين الصادرات والنمو الاقتصادي وعلاقة سببية طويلة الأجل أحادية الاتجاه بين النمو الاقتصادي والبطالة.

دراسة عز[٨] تناولت محددات الاستثمار الأجنبي المباشر للاقتصاد المصري، لتحديد العناصر المؤثرة على جذبه. حيث تبين وجود قصور بالموارد المحلية لتمويل التنمية، مما دفع الحكومة لبذل جهود عديدة لجذب تلك الاستثمارات منذ عام ٢٠٠٤. وانعكست تلك الجهود بشكل إيجابي على الأداء الاقتصادي بوجه عام، وارتفاع صافي الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أن المناخ الاستثماري مازال بحاجة لمزيد من الجهود، ولا سيما بعد الانخفاض الحاد الذي شهده في أعقاب أحداث ٢٠١١، وعدم الاستقرار السياسي ووصول صافي الاستثمار لرقمًا سالبًا. وتم تقدير دالة الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر، وكذا معوقات الاستثمار الأجنبي، وافترضت الدراسة أن متغيرات الناتج المحلى الإجمالي، سعر الصرف، الصادرات ذات تأثير على الاستثمار الأجنبي المباشر.

دراسة أبو الفتوح[٩] بينت أن الاستثمار الأجنبي المباشر من العوامل المساعدة على تحقيق النمو الاقتصادي للدول المتقدمة والنامية. وقدمت دراسة لدور الاستثمار الأجنبي المباشر في نمو القطاع الصناعي بمصر للفترة من ١٩٧٧ إلى ٢٠١٧، وتم تحليل العلاقة طويلة الأجل بين متغيرات: القيمة المضافة للقطاع الصناعي لنسبة من الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع، والاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي كمتغيرات مستقلة، وتوصلت أن الاستثمار الأجنبي المباشر له تأثير غير معنوي سلبي على التصنيع، وتأثير غير معنوي إيجابي للاستثمار المحلي، للمدى القصير. وكذا وجود

علاقة معنوية بين المتغيرات المستقلة إلى الناتج الصناعي للمدى الطويل. وأوصت بضرورة بنقل التركيز والتوجيهات من قطاع الصناعات الاستخراجية (البترول- الغاز الطبيعي) لقطاع الصناعات التحويلية حيث يحدث زيادة في الإنتاج المحلي وبالتالي في القيمة المضافة للاقتصاد القومي وزيادة الصادرات وتقليل الواردات، تحسين الاستراتيجيات المؤدية لتعزيز القدرة التنافسية للقطاع الصناعي لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

دراسة عفان[١٠] تناولت أثر التفاوت في الدخل على النمو الاقتصادي بمصر كدراسة تحليلية لأهم القنوات المتأثرة بالتفاوت في الدخل، حيث تباينت رؤي الاقتصاديين بشأن أثر ذلك التفاوت على النمو الاقتصادي، وهل يعد أحد محددات النمو الاقتصادي، فيري البعض أن ذلك التفاوت معنوي طردي، بينما يري آخرون أنه معنوي عكسي، ويري آخرون عدم معنوية العلاقة، ويؤكدون على تعدد القنوات الناقلة للتفاوت في الدخل والمؤثرة على النمو الاقتصادي مما يسهم في غموض تلك العلاقة واختلافها. وركزت الدراسة على قياس ذلك بمصر للفترة ١٩٩١-٢٠١٨ باستخدام نموذج ديناميكي تم تقديره بالانحدار الذاتي، وتحديد السببية من التفاوت في الدخل والتفاوت في القنوات المختلفة لنقل أثر تفاوت النمو. وتشير النتائج أن التفاوت في الدخل يعد محددًا للنمو، إلا أن أثره ضئيل مقارنة بالمحددات الأخرى، وأن قناة التراكم الرأسمالي والائتمان المحلي أهم القنوات التي تنقل أثر التفاوت للنمو الاقتصادي المصري للأجل الطويل.

دراسة قرطام[١١] قدمت تحليل وقياس لأثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على الحد من الفقر في الأجلين القصير والطويل في مصر خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١٨، اعتمدت على تطبيق نموذج تصحيح الخطأ باستخدام "بيانات سلسلة زمنية سنوية" تغطي فترة الدراسة، وبينت أن تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدلات الفقر في الاقتصاد المصري قد عاني تذبذبات خلال فترة الدراسة مما يعكس ضرورة التنسيق بين طبيعة الاستثمارات الأجنبية المتدفقة وبين مرونة التشغيل المتوسطة أو المنخفضة في القطاعات الأكثر جذبًا للتدفقات، كما تبين وجود أثر معنوي موجب لصافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على دليل التنمية البشرية كمؤشر للحد من الفقر في الأجلين القصير والطويل.

٣- دراسات تناولت العلاقة بين دعم التنمية الاقتصادية ومُعدل البطالة:

دراسة Zagler[١٢] تناولت العلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي في أربع دول أوربية رئيسية هي(فرنسا، والمانيا، وايطاليا، والمملكة المُتحدة) ، واستخدمت نموذج correction error vector model حيث معدل البطالة مُتغير تابع و معدل النمو

الاقتصادي هو المُتغير المُستقل، وتوصلت لوجود ارتباط ايجابي بين المُتغيرين وهـذا لا يتلاءم مع قانون (أوكن) في المدى الطويل، أما في المدى القصير فإن أي زيـادة فـي مُعدل البطالة تؤدي لانخفاض مُعدل النمو الاقتصادي.

دراسة Gabrisch[١٣] تناولت تحليل علاقة البطالة والنمو الاقتصادي بالدول المُتحولة، ووجدت أن البطالة العالية تعمل بشكل مُخيب للآمال ببلدانِ مركز أوروبا وشرقها، واستندت على استخدام أُسلوب الانحدار في التحليل، وتوصلت أن البطالة تنخفض مع زيادة مُعدل النمو الاقتصادي وليس تغير البيئة المؤسساتية. ولا تزال معدلات البطالة مرتفعة بتلك المناطق، قد يكون انعكاسًا للتكيف مع التحول المنهجي، أو لصلابة سوق العمل العالية أو الطلب الكلي ضعيف للغاية. وتناولت ديناميات البطالة والناتج في تلك البلدان الثمانية ما بعد الشيوعية التي دخلت الاتحاد الأوروبي ٢٠٠٤. وتفترض الدراسة أن يتم انتقال أسواق العمل بين دول الاتحاد عندما توجد علاقة قوية بين التغيرات بمعدل البطالة ونمو الناتج المحلي الإجمالي لتلك الدول.

دراسة Syed, et al[١٤] هدفت بيان أثر النمو الاقتصادي على مُعـدل البطالـة، وطبقت ذلك على دول الأردن وتونس والجزائر والمغرب ومصر، خلال ١٩٩٠-٢٠٠٦، واعتمدت الدراسة على تصنيف البيانات وفقـا للنـوع واسـتخدمت الانحـدار نصـف اللوغاريتمي واستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية، بينت أن سُلوك البطالة في عدد السُكان ومنهُم الرجال بشكل خاص مترابط مع النمو الصحي، وأن النمو الاقتصادي يعمل على تخفيض البطالة، وأن التعليم له أثر إيجابي على تخفيض البطالـة، وأوصـت بالاهتمام بالتعليم وخاصة تعليم النساء.

دراسة Roa[١٥] هدفت لبيان حقيقة التقلبات لنماذج النمو الاقتصادي ذلك بتحليـل التفاعُل المُشترك بين النمو الاقتصادي والبطالة بنموذج النمو الاقتصادي العام، وبينـت أن مُعدل البطالة ومُتوسط دخل الفرد يتقلبان على مدى الـدورات وبـاختلاف الفتـرات الزمنية وذلك يتكرر خلال مسار الدورات لذلك فالتحليل الديناميكي يبين ايجابيـة نمـو الدخل باتجاه مُستدام بتراكُم المعرفة.

دراسة الحارونى[١٦] تناولت تحليل العلاقة السببية بين مُعدل تدفُق الاستثمار الأجنبي المُباشر ومُعدل نمو الناتج المحلى الإجمالي المصري خلال الفترة من ١٩٩٠-٢٠١٦، وتحديد تأثيرهما على مُعدل البطالة، من خلال دراسة العلاقة السببية بين الاستثمار الأجنبي المُباشر ونمو الناتج المحلى، دراسة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المُباشر وخفض مُعدل البطالة، وكذا العلاقة بين نمو الناتج المحلى الإجمالي ومُعدل البطالة. وأيضًا دراسة تطور حجم ومُعدل تدفُق الاستثمار الأجنبي

ومُعدل نمو الناتج المحلى الإجمالي ومُعدل البطالة في مصر خلال فترة الدراسة، وتحديد علاقات التأثير ومداها.

دراسة هيبة[١٧] تختبر تأثير حجم الاستثمار الأجنبي المباشر على معدل البطالة بمصر ذلك بتطبيق نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) على السلاسل الزمنية السنوية ١٩٩١- ٢٠١٦، ومعدل البطالة هو المتغير التابع، والمتغيرات المستقلة هي حجم الاستثمار الأجنبي المباشر، حجم السكان، معدل التضخم، وحجم الناتج المحلي الإجمالي، وأظهرت النتائج وجود علاقة بين المتغيرات في الأجل الطويل، وأن هناك تأثير طردي ومعنوي لكل من حجم السكان ومعدل التضخم، وهناك تأثير عكسي معنوي للاستثمار الأجنبي المباشر على معدل البطالة، بينما لا يوجد تأثير معنوي للناتج المحلي الإجمالي على معدل البطالة في الأجل القصير، ويوجد تأثير معنوي عكسي للناتج المحلي الإجمالي على معدل البطالة في الفترات السابقة المبطئة، مما يدل على ضعف معدل النمو الاقتصادي المحقق نتيجة لضعف حجم الاستثمارات المباشرة وبالتالي ارتفاع معدلات البطالة.

دراسة عبد اللطيف[١٨] تناولت أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على مستويات التشغيل في مصر الفترة ١٩٩٠ – ٢٠١٩ وكانت إشكالية الدراسة هل ساهمت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في النهوض بمستويات التشغيل بمصر الفترة ١٩٩٠- ٢٠١٩ اتبعت الدراسة مناهج الاستنباط والاستقراء والقياسي التطبيقي، وتبين أن التوسع في المشروعات الأجنبية يستلزم مزيداً من قوى العمل المحلية، وبالتالي زيادة الطلب على العمالة المصرية ونسبة التوظيف، كما يؤثر معدل النمو الاقتصادي سلباً ومعنوياً على التوظيف بمصر، ويرجع إلى أن المصدر الأساسي للنمو الاقتصادي يأتي من الاستهلاك العائلي وخلصت الدراسة لضرورة توجه الحكومة نحو تقديم التيسيرات المضاعفة للاستثمارات الأجنبية، فضلاً عن ضرورة تخفيض معدلات الضرائب على المستثمرين بما يتيح فرص جديدة للعمل.

دراسة عمارة[١٩] هدفت البحث في مدى تأثير انتشار جائحة كورونا على معدلات البطالة والحد من آثارها السلبية على الاقتصاد الكلي، وخاصة بمستوى التشغيل. واستعرضت أوضاع التشغيل والبطالة أثناء الجائحة، واستخدمت نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL)، واستعانت بمؤشر تقريبي للجائحة، وتبين وجود علاقة معنوية موجبة بين الوباء والبطالة في الأجل القصير، بمعنى أن زيادة الإصابات يؤدي لارتفاع معدلات البطالة. ويرجع ذلك لإصابة العمال بالمرض، وتسريحهم خوفاً من انتشار العدوى، وبسبب انكماش الطلب وتراجع الإنتاج ومن ثم التشغيل. وفيما يتعلّق بالأجل الطويل، يصبح تأثير الوباء غير معنوي، ويرجع ذلك لانحسار المرض

وبدء التوصّل للعلاجات الملائمة، ويتزامن والإجراءات المتخذة لتخفيف الآثار السلبية للوباء على البطالة.

الإطار النظري للدراسة:

أولا: الاستثمار الأجنبي المباشر

١- مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر:

يعرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه علاقة استثمار طويلة الأجل تعكس مصالح دائمة وقدرة على الإدارة بين الشركة الأم وبين فرع في دولة أخرى (الدولة المستقبلة للاستثمار)، على أن تمتلك أصولا لا تقل عن ١٠% من أسهم الشركة، كما يمكن أن يكون ذلك المستثمر شخصا طبيعيا أو معنويا[٢٠]. وعلى ذلك فإنه يمكن تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر أنه تدفق رأس مال طويل الأجل مبني على اعتبارات الفائدة طويلة الأجل، والداخلة في الإنتاج العالمي، غير أن هذا التعبير غير كامل لعدم احتوائه على الموضوعات المتعلقة بالرقابة والإدارة.

كما أن الاستثمار الأجنبي المباشر يحتل في السنوات الحالية اهتمام كبير من الدول المتقدمة عامة والدول النامية خاصة، ونظرا للدور الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد فإن معظم الاقتصاديات الناشئة تعتبره مصدر رئيسي للنمو ولذلك تتنافس الدول النامية لجذب تلك التدفقات من خلال تطبيق سياسات جاذبة للمستثمرين، غير أن هناك الكثير من العوائق التي تحول دون قدرة الدول النامية على جذب قدر كبير من هذا الاستثمار، لعدم وجود البنية التحتية المتطورة، وانخفاض معدل الناتج المحلى الإجمالي[٢١].

٢- أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر:

هناك أربعة أنواع للاستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر الدولة المصدرة للاستثمار، كما تعتبر بمثابة الأهداف التي تسعى المنظمات لتحقيقها خارج نطاق الدولة، وهي على النحو التالي[٢٢].

أ- **الاستثمار الأجنبي المباشر الباحث عن السوق:** ويهدف لخدمة الاسواق المحلية والإقليمية، لأنه يشمل تسهيلات الإنتاج بالدولة المضيفة، وعادة تلجأ الدول لذلك النوع بسبب عوائق النفاذ للأسواق المحلية مثل القيود الجمركية، وارتفاع النقل، وهذا يؤدي لزيادة الاستثمار مقابل استيرادها من الدولة الأم.

ب- **الاستثمار الأجنبي المباشر الباحث عن الكفاءة:** تقوم الشركات متعددة الجنسيات بالاستثمار في دولة مضيفة لزيادة أرباحها، ويتميز الاستثمار الأجنبي المباشر أثاره التوسعية على التجارة في الدول المضيفة، من خلال زيادة الواردات من مدخلات الإنتاج، وتنوع الصادرات، كما تتميز بالقدرة على النفاذ للأسواق [٢٣].

جـ- <u>الاستثمار الأجنبي المباشر الباحث عن الموارد الطبيعية:</u> تستثمر الشركات في الخارج للحصول على موارد ليست متاحة في الاقتصاد الوطني، مثل الموارد الطبيعية والمواد الخام أو العمالة قليلة التكلفة، وخاصة بالقطاع الصناعي عندما تستثمر الشركات متعددة الجنسيات مباشرة من أجل التصدير.

د- <u>الاستثمار الأجنبي الباحث عن أصول استراتيجية:</u> تقوم الشركة بالاستثمار في أنشطة البحوث والتطوير سعيا للأرباح وتحقيق أهدافها الإستراتيجية، من خلال هذا النوع يتم الاستثمار، وقد تحظى الدول النامية بميزة كبيرة في ذلك مقارنة بالدول المتقدمة، حيث يتحقق لها وظائف جديدة فتتجه الشركات متعددة الجنسيات بشكل أكبر نحو الدول النامية بالصناعات كثيفة العمالة، حيث تكون أجور العمالة في مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر أعلى من أجور الموظفين المحليين بالدول النامية المضيفة[٢٤].

٣- <u>الآثار المتوقعة من الاستثمار الأجنبي المباشر على الدولة المضيفة:</u>

أ- <u>الآثار الإيجابية المتوقعة:</u>

(١) تحقق الاستثمارات الأجنبية بالدول المضيفة مجموعة من المنافع والآثار الإيجابية منها ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي، وارتفاع معدلات الدخل وتخفيض معدلات الفقر، فدور الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي يأتي من طريقين هما[٢٥]:

- زيادة التراكم الرأسمالي بالدول المستقبلة للاستثمار حيث يؤدي لارتفاع معدل الادخار أو رصيد الاحتياطيات الأجنبية، وبالتالي رفع معدل النمو الاقتصادي.
- توفير التكنولوجيا والمعرفة حيث يتم توفيرها بقدر يسمح بتنفيذ المشروع الاستثماري بنجاح، وتتنامي الطاقة الاستيعابية للدول المتلقية للاستثمار.

(٢) كما يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الواردات بشكل مباشر بتوفير مستلزمات الإنتاج والسلع الرأسمالية، وبشكل غير مباشر على النمو الاقتصادي، فيؤدي لارتفاع متوسط نصيب الفرد من الدخل، وبدوره ارتفاع حجم الطلب على كافة السلع [٢٦].

(٣) ارتفاع الموارد للضرائب المفروضة على الاستثمار، ونقل الخبرات والتكنولوجيا.

(٤) تدريب العمالة المحلية، فيؤدي لتحسين مهارات العمالة وإتاحة فرص للعمل ورفع الأجور.

(٥) نمو الإنتاج، وتشجيع المنافسة، وبالتالي زيادة الصادرات وتحسين ميزان المدفوعات[٢٧].

ب- <u>الآثار السلبية المتوقعة [٣٨]:</u>

(١) للاستثمارات الأجنبية بالدول المضيفة مجموعة من الأثار السلبية منها: عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي لما يتسم به من التقلبات، وهو ما يضعف قدرة الدولة المضيفة –النامية منها – على اتخاذ القرارات بمنأى عن الدول الباعثة للاستثمار، مما يزيد من اعتماد الدول النامية على الدول المتقدمة.

(٢) أن التكنولوجيا التي تنقل عبر ذلك الاستثمار عادة تكون في شكل منظومة، ولا يسمح أن يتم الحصول عليها إلا بالشروط التي تفرضها الدول المصدرة، وعادة يؤثر استيراد مدخلات الإنتاج والسلع الرأسمالية اللازمة للاستثمارات الأجنبية المباشرة سلبيا على الحساب الجاري، وتدهور الحساب الرأسمالي وعلى المدى الطويل؛ تدهور ميزان المدفوعات.

(٣) وجود الشركات متعددة الجنسيات في الدول النامية عادة يؤدي لاقتصاد مزدوج بحيث يشمل قطاعين الأول يتسم بالتقدم التكنولوجي النسبي، يمثله الاستثمار الأجنبي المباشر، والثاني أقل تقدما ويمثله المنظمات المحلية، وعادةً تتوجه تلك الشركات نحو الصناعات الاستخراجية دون الصناعات التحويلية.

(٤) عملية تحديث التكنولوجيا المرتبطة بالاستثمار الأجنبي المباشر قد تختلف بين المنظمات في القطاعات المختلفة، فمثلاً يكون التحديث في الصناعات كثيفة العمالة أقل مقارنة بتلك الصناعات ذات رأس المال الكثيف.

٤- العوامل التي تحدد الاستثمار الأجنبي بالدولة:

هناك عدة عوامل تعمل على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر للدولة المضيفة من خلال السياسات التي تتبعها، غير أن هناك بعض العوائق تحول دون تحقيق نتائج متميزة منها: الأطر القانونية غير الملائمة، عدم الاستقرار الاقتصادي الكلى، الفساد، نضب الموارد الطبيعية، ارتفاع تكاليف الإنتاج، ضعف حجم السوق، فضلا عن عدم الاستقرار السياسي وبذلك يمكن تحليل المخاطر التي تواجه اتخاذ قرار الاستثمار الأجنبي المباشر وتؤثر في أهداف الشركات الأجنبية المستمرة وأهمها [٢٩]:

أ- **حجم السوق بالدولة المضيفة:** يعد صغر حجم السوق عاملاً مثبطًا للاستثمار عدا حالة قرب السوق من المواد الخام أو أسواق أخرى، وعادة يقاس حجم السوق بالناتج المحلي الإجمالي للدولة. وبالرغم من ذلك فحجم السوق قد يكون غير مؤثر أو ذو تأثير ضعيف حالة استخدام للإنتاج المعد للتصدير فقط بالدولة المضيفة.

ب- **النمو الاقتصادي:** يعتبر معدل النمو الاقتصادي والمقاس بمعدل نمو الناتج المحلي الحقيقي. مؤشرًا على قدرة الدولة المضيفة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فيعتبر ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي حافزا لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وقد أخذ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لمصر في التغير خلال سنوات سابقة لفترة الدراسة الحالية إلا أنه لم يصل إلى المستوى الذي تحقق ٢٠٠٧/٨ والذي بلغ ٧,٢% حيث بلغ نحو ٢,٤% في ٢٠١٦/١٧، وهو ما يعني أن معدلات النمو الاقتصادي في مصر لا تعتبر عنصرًا جاذبا للاستثمار الأجنبي المباشر.

ج- **التضخم:** إن ارتفاع معدلات التضخم يعد مؤشرًا لعدم الاستقرار الاقتصادي للدولة، وهو ما يقدم حالة من عدم اليقين بالمناخ الاستثماري، لذلك فارتفاع معدلات التضخم يؤثر سلبيا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك لارتفاع التكاليف

النسبية للإنتاج، مما يؤثر سلبا على الأرباح، فضلا عن تفضيل المستثمرين للأنشطة الاقتصادية قصيرة الأجل مقارنة بالاستثمارات طويلة الأجل.

د- **سعر الصرف:** سعر صرف لعملة الدولة المضيفة يعد عنصرًا هامًا في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فاستقرار سعر صرف يحول دون تقلب حصيلة أرباح الشركات المستثمرة عند تحويلها للخارج، وبالتالي زيادة ثقة المستثمرين ورغبتهم في الاستثمار بتلك الدولة، كما أن انخفاض سعر الصرف في مقابل العملات الرئيسة الأخرى، يؤدي لانخفاض تكاليف المشروع عامة، وفي النهاية لزيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية، في حين أن تقلب قيمة العملة بالدولة المضيفة يجعل المستثمر يفقد الثقة بالمناخ الاستثماري، ويتوقع المزيد من التقلبات ويحجم عن الاستثمار بتلك الدولة أو على الأقل تخفيض حجم الاستثمارات.

ثانيا: التنمية الاقتصادية:

تعد دراسة التنمية الاقتصادية من الدراسات الحديثة نسبياً والتي اهتم بها علم الاقتصاد ببداية القرن العشرين خاصة بالدول النامية، والتنمية هي عملية لزيادة الدخل الحقيقي زيادة تراكمية وسريعة ومستمرة عبر فترة زمنية وتكون هذه الزيادة أكبر من معدل نمو السكان، مع توفير الخدمات الإنتاجية والاجتماعية وحماية الموارد المتجددة من التلوث والحفاظ على الموارد الغير متجددة من النضوب.

وهناك تفسيرات لمسيرة التنمية الاقتصادية بإنها معنية بالتخصص الكفء للموارد الإنتاجية النادرة أو المعطلة، وتهتم أيضاً بتحقيق النمو والتنمية المستدامة خلال فترات زمنية طويلة وتتعامل مع الآليات والأدوات المؤسسية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية في وجود القطاع العام والخاص، لضرورة إدراك وتحقيق التحسن بمستويات المعيشة بطريقة سريعة ومستمرة[٣٠].

١- مفاهيم أخرى للتنمية:

يُعَـد اقتصاد التنمية فرعاً مستقلاً في الاقتصاد وامتداد للاقتصاديات التقليدية، فبينما تتبع أهميته لدوره في التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية النادرة والنمو المستمر للناتج الكلي، فإن اقتصاديات التنمية تركز على الآليات المؤسسية والاجتماعية والاقتصادية الهامة لإدراك وتحقيق التحسينات السريعة والممتدة بمستويات المعيشة لأغلب دول العالم الثالث.

٢- محاور اقتصاديات التنمية[٣١]:

لاقتصاديات التنمية العديد من المحاور بمصر أهمها:

أ- الاستقلال الاقتصادي مترابط مع الاستقلال السياسي.

ب- عدم وجود نظريات اقتصادية من داخل المجتمعات المحيطة بالدولة.

ج-ضعف التخطيط التنموي الاقتصادي والإنساني.

د- البطالة من أخطر التحديات المواجهة لعملية التنمية.

هـ- البنيان الاجتماعي له التأثير الرئيسي بوضع السياسات الاقتصادية.

و- انتهاج السياسات الاقتصادية والمالية والتجارية المؤهلة للاندماج بالاقتصاد الرأسمالي العالمي تزيد من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية.

ز- التشديد على تنمية القطاعات ومجموعة الشركات الإستراتيجية والتعاون الإقليمي يعزز قدرة التنمية الاقتصادية.

ح-أهمية وضع خطة شاملة وواضحة لتطوير تكنولوجيا المعلومات بدعم القيادة السياسية.

ط-ضعف فلسفة الفكر الاقتصادي المحدد للإطار القانوني والتشريعي الذي يحكم قواعد السياسات الاقتصادية.

ي- اندماج الاقتصاديات العربية في كيانات اقتصادية يمكنها من مواجهة تحديات العولمـــــــــة.

٣- أهمية التنمية الاقتصادية [٣٢]:

التنمية الاقتصادية عنصرًا هامًا لاقتصاديات الدول حيث تقود إلى:

أ- زيادة الدخل الحقيقي وبالتالي تحسين معيشة المواطنين.

ب- توفير فرص عمل للمواطنين.

ج-توفير السلع والخدمات المطلوبة لإشباع حاجات المواطنين.

د- تحسين المستوى الصحي والتعليمي والثقافي للمجتمع.

هـ- تقليل الفوارق الاجتماعية والاقتصادية لطبقات المجتمع.

٤- متطلبات التنمية الاقتصادية [٣٣]:

أ- التخطيط وتوفير البيانات والمعلومات اللازمة.

ب- الإنتاج بجودة وتوفير التكنولوجيا الملائمة.

ج-توفير الموارد البشرية المتخصصة.

د- وضع السياسات الاقتصادية الملائمة.

هـ- نشر الوعي التنموي بين أفراد المجتمع.

٥- مفهوم النمو الاقتصادي والتنمية:

يفرق الاقتصاديون بين مفهومي النمو والتنمية الاقتصادية، فالنمو الاقتصادي يعني ارتفاع النسبة المئوية للإنتاج العام محسوباً بالأسعار الثابتة (الارتفاع الحقيقي للدخل القومي) إذ يمكن للبلد الذي يعتمد اقتصاده على إنتاج وتصدير النفط والغاز والفحم والقهوة والحديد أن يحقق نمواً اقتصادياً عن طريق رفع إنتاج هذه المواد شريطة ألا تنخفض أسعار تلك المواد في الأسواق العالمية. كما أن النمو السريع والقصير الأجل لا يسفر بالضرورة عن تنمية اقتصادية حقيقية بمعنى حدوث تغيير في هيكل أو بنيان الاقتصاد يؤدي لتحسين حياة المجتمع. أما التنمية فتعني زيادة الدخل الحقيقي بصورة

جيدة عبر فترة زمنية بصورة أكبر من النمو السكاني مع توفير الخدمات الإنتاجية وحماية الموارد الطبيعية من النضوب.

٦- عناصر النمو الاقتصادي والتنمية:

بصورة عامة هناك عناصر يجب بحثها عند مباشرة أي عملية نمو أو تنمية سواء قصيرة أم طويلة الأجل وهذه العناصر هي: (العمالة، رأس المال، الموارد الطبيعية، الإدارة والتنظيم، التكنولوجيا).

٧- نظريات التنمية الاقتصادية [٣٤]:

نظرية آدم سميث: يعد أدم سميث من طليعة المفكرين الاقتصاديين الكلاسيكيين، قدم كتاب "ثروة الأمم" الذي عني بمشكلة التنمية الاقتصادية وإنْ لم يقدم النظرية بشكلها المتكامل غير أن الباحثين شكلوا النظرية الموروثة عنه والتي تحمل سمات هامة منها:

- القانون الطبيعي: وتعني إمكانية تطبيق القانون الطبيعي في الأمور الاقتصادية، لذلك يعد كل فرد مسؤولاً عن سلوكه وأفضل من يرعى مصالحه، وأن يداً خفية تقوده وترشده لآلية السوق وسيبحث عن تعظيم ثروته ولا يجب تدخل الحكومات في الصناعة والتجارة.
- تقسيم العمل: هو نقطة البداية في نظرية النمو الاقتصادي حيث تؤدي لأعظم النتائج مع القوى المنتجة للعمل.
- تراكم رأس المال: يُعد ضرورياً للتنمية الاقتصادية، ويجب أن يسبق تقسيم العمل فالمشكلة في مقدرة الأفراد على الادخار ومن ثم الاستثمار بالاقتصاد الوطني.
- إن تنفيذ الاستثمارات يرجع لتوقع الرأسماليين تحقيق الأرباح وأن التوقعات المستقبلية بالنسبة للأرباح تعتمد على مناخ الاستثمار أكثر في الاقتصاد الوطني.
- عناصر النمو تتمثل في المنتجين المزارعين، ورجال الأعمال وذلك يساعد على حرية التجارة والعمل والمنافسة التي تقود لتوسيع الأعمال وزيادة التنمية.
- يفترض آدم سمث أن الاقتصاد ينمو مثل الشجرة، وعملية التنمية تتقدم بشكل ثابت ومستمر، فكل مجموعة أفراد تعمل معاً بمجال إنتاجي معين ويشكلون معاً الشجرة.

نظرية ميل: نظر "ستيوارت ميل" للتنمية الاقتصادية كوظيفة للأرض والعمل ورأس المال، حيث يمثل العمل والأرض عنصرين رئيسين للإنتاج ويعد رأس المال تراكمات سابقة لناتج عمل سابق، ويتوقف معدل التراكم الرأسمالي لمدى توظيف قوة العمل بشكل منتج؛ فالأرباح التي تكتسب من خلال توظيف العمالة غير المنتجة تعد تحويل للدخل، ومن سماتها هي:

- أن التحكم في السكان أمراً ضرورياً للتنمية الاقتصادية.
- الأرباح التي تعتمد على تكلفة عنصر العمل تمثل النسبة بين الأرباح والأجور؛ فكلما ارتفعت الأرباح قلت الأجور.

– الميل غير المحدود في الاقتصاد يتمثل بأن معدل الأرباح يتراجع نتيجة لقانون تناقص قلة الحجم بالزراعة وزيادة عدد السكان. ووفق لمعدل "مالتوس" في حالة غياب التحسن التكنولوجي بالزراعة وزيادة معدل نمو السكان بشكل يفوق التراكم الرأسمالي، يصبح معدل الربح عند حده الأدنى وتحدث حالة ركود.

– ويعد ميل من أنصار سياسة الحرية الاقتصادية، لذلك فقد حدد دور الدولة في النشاط الاقتصادي لحده الأدنى، وفي حالات الضرورة مثل إعادة توزيع ملكية وسائل الإنتاج.

النظرية الكلاسيكية: إن العناصر التي تميز هذه النظرية هي:

– سياسة الحرية الاقتصادية حيث يؤمن الاقتصاديون الكلاسيكيون بضرورة الحرية الفردية وأهمية أن تكون الأسواق حرة من السيادة الكاملة وبعيد عن التدخل الحكومي.

– تحقيق قدر كافي من المدخرات؛ حيث التكوين الرأسمالي هو مفتاح التقدم الاقتصادي.

– ميل الأرباح للتراجع نظراً لتزايد حدة المنافسة ويفسر سميث ذلك بزيادة الأجور التي تحدث بسبب حدة المنافسة بين الرأسماليين.

– يعتقد أن حالة الاستقرار حتمية كنهاية لعملية التراكم الرأسمالي؛ لأن تراجع الأرباح قد يصل إلى الصفر وتوقف تراكم رأس المال ويصل مستوى الأجور حتى الكفاف ويفسر سميث ذلك في ندرة الموارد الطبيعية التي تقود الاقتصاد إلى حالة السكون.

نظرية الدفعة القوية: تتمثل تلك النظرية بوجود برنامج كبير؛ أي وجود دفعة قوية للاستثمار بغرض التغلب على عقبات التنمية ووضع الاقتصاد على مسار النمو الذاتي، وصاحب فكرة النظرية "روزنشتين رودان" يفرق بين ثلاثة أنواع من عدم قابلية التجزئة: الأول عدم قابلية دالة الإنتاج للتجزئة، والثاني دالة الطلب، والثالث عرض الادخار، ويرى "رودان" أن نظريته تبحث في الواقع عن المسار باتجاه التوازن أكثر من الشروط اللازمة عند نقطة التوازن.

ثالثا: مفهوم البطالة:

كانت البطالة وما زالت أحد أهم التحديات التي تواجه النظم الاقتصادية المُختلفة، لذلك فهي تحتل مكانة بارزة في الفكر الاقتصادي باختلاف مدارسه واتجاهاته من خلال الأتي[٣٥]:

– يعتبر مفهوم البطالة من المفاهيم التي أخذت أهمية كبرى بالمجتمعات المعاصرة حيث البحث والتحليل، نظرا لأنها من المشاكل المهددة للدول، كما أن أبرز سمات الأزمة الاقتصادية التي توجد الدول النامية هي تفاقم مشكلة البطالة أي زيادة عدد الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه دون أن يجدوه.

– والبطالة هي حالة عدم وجود وظيفة أو عمل أو أن نسبة من الأشخاص القادرين على العمل ويبحثون عنه بشكل فعال عند مستوى الأجر السائد، ولكنهم لا يجدوه. أما الذين لا يرغبون في العمل اختياريا، والمتقاعدون والأطفال لا ينضمون لفئة البطالة.

– وتقاس البطالة بنسبة الأشخاص العاطلين عن العمل في الاقتصاد إلى قوة العمل الإجمالية، ويشمل العاطلين عن العمل وفقا لمنظمة العمل الدولية (ILO) جميع الأشخاص فوق سن معينة (تزيد عن خمسة عشر عاما)، منهم لا يعملون بالأجر، أو لا يعملون لحسابهم الخاص، أو القادرين على العمل وراغبين فيه، ويبحثون عنه ويقبلوه عند مستوى الأجر السائد، ولكن دون جدوى.

– ويعرف الاقتصاديين الكلاسيك البطالة بأنها فائض المعروض من العمالة على الطلب من العمالة والذي يؤدي إلى تعديل الأجور الحقيقية للوصول إلى التوظف الكامل عند وضع التوازن. أما النظرية الكينزية فترى أن العامل الرئيسي المحدد لمستوى التوظف ليس الأجر الحقيقي ولكن مستوى الطلب الفعال على العمل، وأن البطالة تحدث نتيجة لعدم كفاية الدخل القومي والذي يجب أن يزيد من أجل زيادة الطلب الفعال للوصول إلى التوظف الكامل لقوة العمل الحقيقية.

– يتضمن التوظف المباشر تخفيض مستوى البطالة، ويتحقق عندما يتخذ الاستثمار الأجنبي المباشر شكل استثمارات جديدة ويرتبط بإنتاج منتجات ليس لها بدائل بالدولة المضيفة. ويمكن أن يترتب على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ارتفاع معدلات البطالة عندما يتخذ الاستثمار الأجنبي المباشر أشكال الاندماج والاستحواذ لأن تلك الاشكال غالبا تكون مصحوبة بإعادة هيكلة للمنظمات المندمجة مما قد يطيح بجزء من قوة العمل الموجودة.

– أما بالنسبة لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التوظف غير المباشر في الشركات المرتبطة – رأسيا شاملة الروابط الخلفية كالموردين والمتعهدين، والروابط الأمامية كالموزعين والوكلاء – فإنه يكون أكثر تعقيدا. فقد يترتب على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ارتفاع بمعدلات التوظف في الكيانات المرتبطة خلفيا عندما تقوم الشركات الأجنبية بشراء المواد الخام وقطع الغيار والمكونات والخدمات اللازمة من الشركات المحلية، مما يحفز هذه الشركات على التوسع في العمليات. وعلى العكس قد لا يكون للاستثمار الأجنبي تأثيرًا أو يكون له تأثيرًا سلبيًا عندما يعتمد على المدخلات المستوردة.

– وقد يكون للاستثمار الأجنبي المباشر تأثيرًا إيجابيًا على التوظف في الكيانات المرتبطة للأمام التي تستخدم موزعين محليين. وبالنسبة للتوظف غير المباشر في الكيانات المرتبطة أفقيًا مثل الشركات المحلية المتنافسة في نفس الصناعة مع الشركات الأجنبية التابعة؛ لأنه له أثرًا سلبيًا عندما تواجه الشركات المحلية منافسة عالية، ويكون

هذا التأثير كبيرًا عندما تحل الشركات الأجنبية الكثيفة لرأس المال والتكنولوجيا محل الشركات المحلية الكثيفة للعمالة.

نموذج هيكشر أولين[٣٦]:

وجد أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للدول النامية تولد آثار سلبية على البطالة، ذلك بسبب وفرة الأيدي العاملة غير الماهرة بها مما يسبب انخفاض الأجور النسبية للعمالة غير الماهرة مقارنة بالدول المتقدمة، ويؤدي للزيادة النسبية للمنتجات كثيفة العمالة. أما تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول المتقدمة وتؤدي لزيادة انتاج المنتجات كثيفة رأس المال وتقلص القطاع التقليدي كثيف العمالة شريطة عدم تغير الأسعار النسبية للمنتجات وثبات الأسعار النسبية لعوامل الانتاج وثبات التقنيات الإنتاجية المستخدمة.

وقد يزداد الطلب على العمالة الماهرة في القطاعات كثيفة رأس المال في الدول منخفضة النمو بينما يظل الطلب على العمالة غير الماهرة ثابت أو ينخفض. لذلك فإن أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على البطالة خاصة العمالة غير الماهرة يكون سلبيا؛ لذلك يكون أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التوظف معقد وصعب التنبؤ به.

رابعًا: الدراسة الميدانية:

تحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على مستويات التشغيل في مصر خلال الفترة ٢٠١٠- ٢٠١٩ وهذه الفترة الزمنية شهدت أحداثاً كثيرة من بينها أحداث ثورة٢٥ يناير ٢٠١١، وثورة يونيو عام٢٠١٣ وأخيرا التطورات الاقتصادية والسياسية واستمرار تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي منذ عام ٢٠١٤ حتى عام٢٠١٩ وما بعدها.

تحليل الفترة ٢٠١٠ – ٢٠١٩:

أ- **العلاقة بين التوظيف/إجمالي السكان ومعدل النمو الاقتصادي بمصر:**

يتضح من استقراء البيانات الواردة بالجدول رقم (١)، أن نسبة التوظيف بلغت أقصاها عام ٢٠١٠ لتبلغ٤٥,٠٤% من إجمالي عدد السكان مقابل معدل للنمو الاقتصادي بلغ نحو٥,١%، كما يلاحظ انخفاض معدل النمو الاقتصادي عام٢٠١١ إلى نسبة ١,٨% فقط، مع تراجع نسبة التوظيف للسكان إلى٤٣% وشهدت الأعوام الأخيرة تصاعد معدلات النمو الاقتصادي رغم اتجاه نسبة التوظيف للسكان للتناقص التدريجي(جدول رقم ١، شكل رقم ١).

جدول رقم (١) العلاقة بين التوظيف كنسبة من إجمالي عدد السكان ومعدل النمو الاقتصادي في مصر (٢٠١٠- ٢٠١٩)

السنة	التوظيف/إجمالي نسبة عدد السكان	نسبة معدل النمو الاقتصادي
٢٠١٠	٤٥,٠٤	٥,١
٢٠١١	٤٣	١,٨
٢٠١٢	٤٢,٤	٢,٢
٢٠١٣	٤٢,١	٢,٢
٢٠١٤	٤١,٨	٢,٩
٢٠١٥	٤٠,٨	٤,٤
٢٠١٦	٤٠,٩	٤,٣
٢٠١٧	٣٩,٧	٤,٢
٢٠١٨	٣٩,٧	٥,٣
٢٠١٩	-	٥,٦

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي

شكل رقم (١) العلاقة بين التوظيف / إجمالي السكان والاستثمار الأجنبي المباشر / معدل النمو الاقتصادي مصر (٢٠١٠- ٢٠٢٠)

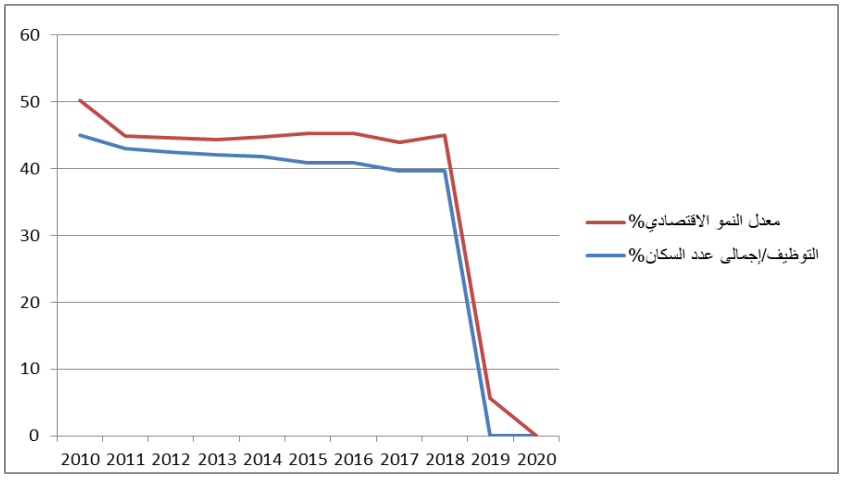

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي

ب- **العلاقة بين التوظيف / إجمالي السكان والاستثمار الأجنبي المباشر/ الناتج المحلي الإجمالي**: يتضح من استقراء البيانات الواردة بالجدول رقم (٢)، أن نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر بلغت أقصاها عام٢٠٠٦ لتبلغ نحو٩,٣ من الناتج المحلى الإجمالي، بينما بلغت أدناها عام٢٠١١لتصبح نسبة سالبة بنحو٢٠%من الناتج المحلى الإجمالي وهذه نتيجة حتمية ومتوقعة حيث شهد عام٢٠١١أحداث الثورة وتبعاتها التي أدت إلى هروب رؤوس الأموال وعدم استثمارها في مصر. ويلاحظ بشكل عام أنه مع تراجع نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر للناتج المحلى الإجمالي

خلال الفترة بعد عام ٢٠١٠، انخفضت نسبة التوظيف إلى إجمالي عدد السكان ورغم ارتفاع نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر /الناتج المحلى الإجمالي .وهي الفترة التي شهدت تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي وتحرير سعر الصرف، فإن نسبة التوظيف إلى إجمالي عدد السكان أخذت في الانخفاض (جدول رقم٢، شكل رقم٢).

جدول رقم (٢) العلاقة بين التوظيف كنسبة من إجمالي السكان والاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلى الإجمالي مصر (٢٠١٠ – ٢٠١٩)

السنة	التوظيف/ إجمالي نسبة عدد السكان	الاستثمار الأجنبي المباشر/نسبة الناتج المحلى الإجمالي
٢٠١٠	٤٥,٠٤	٢,٩١
٢٠١١	٤٣	٠,٢-
٢٠١٢	٤٢,٤	١
٢٠١٣	٤٢,١	١,٥
٢٠١٤	٤١,٨	١,٥
٢٠١٥	٤٠,٨	٢,١
٢٠١٦	٤٠,٩	٢,٤
٢٠١٧	٣٩,٧	٣,١٥
٢٠١٨	٣٩,٧	٣,٢
٢٠١٩	–	٢,٩٧

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي.

شكل رقم (٢)العلاقة بين التوظيف / إجمالي السكان والاستثمار الأجنبي المباشر /الناتج المحلى الإجمالي مصر (٢٠١٠- ٢٠١٩)

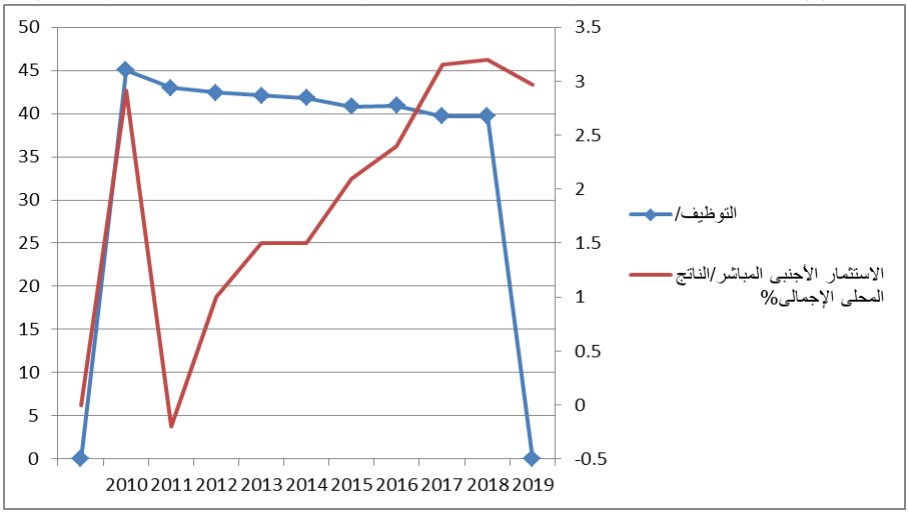

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي

ج- النموذج القياسي لتحليل تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التوظيف بالتطبيق على الحالة المصرية.

النموذج المستخدم والبيانات:

يهدف النموذج لتحليل مدى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على حجم التوظيف، بالتطبيق على مصر باستخدام بيانات سنوية خلال الفترة٢٠١٠- ٢٠١٩ من الدراسة باختبار يوهانسن للتكامل المتناظر ونموذج متجه تصحيح الخطأ لدراسة العلاقة طويلة الأجل بين متغيرات النموذج وهي معدل النمو الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي كمتغيرات مستقلة، ونسبة التوظيف إلى إجمالي عدد السكان كمتغير تابع. ويوضح الجدول رقم (٣) المتغيرات المُتضمنة بالنموذج القياسي ورمزها وكيفية قياسها.

جدول رقم (٣) المتغيرات التي تم استخدامها في النموذج القياس

اسم المتغير	رمز المتغير	وصف المتغير وكيفية قياسه
معدل النمو الاقتصادي	GDP	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة سنة٢٠١٠
الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	FDI	صافي التدفقات الاستثمارية الداخلية من قبل المستثمرين الأجانب منسوباً إلى الناتج المحلي الإجمالي
التوظيف كنسبة من إجمالي عدد السكان	EMP	نسبة السكان العاملين في الدولة إلى إجمالي عدد السكان. -ويُعرف السكان في سن العمل هم من يكون أعمارهم١٥ عاماً أو أكثر

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي

نتائج النموذج القياسي:

اختبارات جذر الوحدة: تحليل جذر الوحدة للتعرف على سكون المتغيرات السبعة المذكورة في الجدول السابق بالاستعانة بأحد أشهر الأساليب المستخدمة في هذا المجال وهو اختبار (ديكي – فولر الموسع) ويتم اختبار سكون المتغيرات من خلال تقدير نموذج الانحدار التالي:

$$\Delta yt = \propto yt - 1 + \mathrm{x't}\delta + \sum_{p=1}^{k} \beta \mathrm{p}\Delta \mathrm{yt} - \mathrm{p} + {}^{\upsilon}t$$

حيث يمثل Δyt الفرق الأول للمتغير محل الدراسة(yt) ، و Kتمثل عدد فترات الإبطاء والتي سيتم تحديدها آلياً بواسطة حزمة Eviews 10 استناداً إلى معيار Akaike Info Criterion. أما بالنسبة ل$x't$ ، فهو يمثل المتغيرات الخارجية الاختيارية الممكن إدخالها والتي من الممكن أن تحتوي على إما حد ثابت فقط، حد ثابت واتجاه معاً، أو لا تحتوي على أي من حد ثابت أو اتجاه على النحو التالي:

المعادلة باستخدام حد ثابت فقط $Dxt= \propto + \beta xt-1+^{\upsilon} t$

المعادلة باستخدام حد ثابت واتجاه معاً:

$$Dxt= \propto + \beta xt-1+\delta T+^{\upsilon} t$$

المعادلة بدون استخدام حد ثابت أو اتجاه: $Dxt= \beta xt-1+^{\upsilon} t$

ويتمثل اختبار الفرض العدمي في$(\propto =0)$ ، أي أن السلسلة بها جذر وحدة وبالتالي غير ساكنة في حالة قبول الفرض العدمي مقابل الفرض البديل متمثلاً في $(\propto <0)$ ويوضح الجدول رقم (4) أنه عند دراسة سكون المتغيرات باستخدام المتغير الخارجي (حد ثابت واتجاه)، فإن جميع المتغيرات غير ساكنة عند المستوى، وذلل باستخدام مستوى معنوية5% .

جدول رقم (٤) نتائج اختبار ADF عند المستوى

المتغير	إحصاء t	القيمة الحرجة	المتغير
EMP	2.088-	3.421-	حد ثابت واتجاه
GDP	3.657-	*4.376-	حد ثابت واتجاه
FDI	2.265-	3.524-	حد ثابت واتجاه

*القيمة الحرجة عند مستوى معنوية١% المصدر :نتائج برنامجSTATA

تم أخذ الفروق الأولى لجميع المتغيرات بالنموذج، وإعادة اختبار ADF مرة أخرى، تم التوصل إلى سكون كافة المتغيرات وذلك عند مستوى معنوية % 5 كما هو موضح في الجدول رقم (٥).

جدول رقم (٥) نتائج اختبار ADF بعد أخذ الفروق الأولى

المتغير	إحصاء t	القيمة الحرجة	المتغير
EMP	2.075-	1.950-	بلا حد ثابت
GDP	3.578-	1.950-	بلا حد ثابت
FDI	3.044-	1.950-	بلا حد ثابت

* القيمة الحرجة عند مستوى معنوية10% المصدر :نتائج برنامجSTATA

اختيار فترات الإبطاء:

نظرا لاستخدام بيانات سنوية، فقد تم تحديد فترات الابطاء ابتداءً بعدد فترات (٤) وفقاً لما اتبعته معظم الأدبيات للبيانات السنوية، ونجد أن معيار شوارتز SBIC حدد فترة ابطاء واحدة، ويتم الاعتماد في هذه الدراسة على معيار SBIC عند إجراء نموذج تصحيح الخطأ، أي اختيار فترة إبطاء واحدة.

اختبار يوهانسن للتكامل المتناظر:

يوضح اختبار يوهانسن ما إذا كان هناك متجهات التكامل المشترك بين المتغيرات محل الدراسة ويوضح هذا الاختبار أيضاً نوع النموذج الأنسب للبيانات المستخدمة، فإذا كان هناك متجهات للتكامل المشترك بين المتغيرات فيتم استخدام نموذج متجه تصحيح الخطأ VECM حيث توجد علاقة بين المتغيرات محل الدراسة في الأجل الطويل، وفي حالة عدم وجود متجهات للتكامل المشترك، فإن العلاقة بين المتغيرات تكون في الأجل القصير فقط، ومن ثم يتم استخدام نموذج VAR (Vector Auto Regression) ومن الجدير بالذكر أن هناك نوعين من الاختبارات وهما(Trace)، Maximum Eigenvalueبعد إجراء اختبار يوهانسن على المتغيرات محل الدراسة، يوجد متجه واحد للتكامل المشترك وفقاً لاختبارTrace ، واختبار . Maximum Eigenvalue وبناءً عليه يمكن استخدام نموذج متجه تصحيح الخطأVECM

نموذج متجه تصحيح الخطأVECM

تم الاعتماد على نموذج متجه تصحيح الخطأ والذي يأخذ في اعتباره العلاقة بين المتغيرات في الأجلين القصير والطويل، وفيما يلي معادلة التكامل بين المتغيرات ومعامل تصحيح الخطأ:

$$EMPt = \beta 0 + \beta 1\, FDIt + \beta 2\, GDPt + \lambda ECMt - 1 + \varepsilon t$$

توضح المعادلة رقم (١) أن متغير التوظيف كنسبة من إجمالي عدد السكان هو المتغير التابع، وتعبر λ عن معامل تصحيح الخطأ وبعد تقدير النموذج تم الوصول للنتائج كما في الجدول رقم (٦).

جدول رقم (٦) نتائج نموذج متجه تصحيح الخطأ

المتغير التابع التوظيف كنسبة من إجمالي عدد السكان		
المتغير	المعلمات	الخطأ المعياري
FDI	1.05*	0.587
GDP	3.01-**	0.873
معامل تصحيح الخطأ λ	0.346**	0.148

(*)العلاقة معنوية عند درجة ثقة% 90 ،(**) العلاقة معنوية عند درجة ثقة95%

المصدر: نتائج برنامجSTATA

يتضح من نتائج متجه تصحيح الخطأ أن هناك علاقة معنوية وموجبة بين الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي وبين التوظيف كنسبة من إجمالي

عدد السكان في الأجل الطويل .بينما توضح النتائج أن معدل النمو الاقتصادي له تأثير سلبي ومعنوي على التوظيف في مصر .ويمكن تفسير هذه النتائج كما يلي:

- صافي التدفقات الأجنبية المباشرة الناتجة من استثمار الأجانب (أفراد أو مؤسسات) يساعد على بناء المزيد من فرص العمل، فمن الطبيعي أن التوسع في انشاء مشروعات أجنبية جديدة يستلزم مزيدًا من قوى العمل، وخاصة المحلية، ومن ثم يزداد الطلب على العمالة المصرية وزيادة نسبة التوظيف، مما يتبعه بالتأكيد انخفاض معدلات البطالة.
- اتضح أن هناك علاقة عكسية ومعنوية بين معدل النمو الاقتصادي والتوظيف في مصر، وهذا يرجع بشكل اساسي إلى أن المصدر الأساسي للنمو الاقتصادي في مصر يأتي من الاستهلاك العائلي والذي تمثل نسبته أكثر من% 80 ، حيث وصلت نسبة الاستهلاك العائلي من الناتج إلى٨١% بالعام المالي٢٠١٨/ ٢٠١٩، يليه نسبة الواردات السلعية من الناتج والتي وصلت بالعام الم المالي٢٠١٨/ ٢٠١٩إلى٢٦,٦%، وذلل وفقاً لقاعدة بيانات وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

بعض الاختبارات الخاصة بصلاحية النموذج

تم إجراء اختبار للتأكد من أن البواقي تحقق شرط عدم وجود ارتباط ذاتي. وفقاً لنتائج الاختبار وتم التوصل إلى عدم رفض الفرض العدمي، أي أنه لا يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي عند مستوى معنوية٥% وعلى الجانب الآخر، تم التأكد من أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي وأن هناك ثباتاً في التباين بين البواقي وذلك عند مستوى معنوية٥%.

خامساً: النتائج والتوصيات

١- نتائج الدراسة:

يمكن إيجاز نتائج الدراسة في النقاط الآتية:

- معدل النمو الاقتصادي له تأثيرا سالباً ومعنوياً على التوظيف في مصر، وهذا يرجع بشكل أساسي إلى أن المصدر الأساسي للنمو الاقتصادي في مصر يأتي من الاستهلاك العائلي والذي تمثل نسبته أكثر من٨٠% كما سبق الذكر، حيث وصلت نسبة الاستهلاك العائلي من الناتج إلى٨١% في العام المالي٢٠١٨/ ٢٠١٩، يليه نسبة الواردات السلعية من الناتج والتي وصلت في العام المالي٢٠١٨/ ٢٠١٩إلى٢٦،٦ وذلك وفقاً لقاعدة بيانات وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.
- أن التوسع في انشاء مشروعات أجنبية جديدة يستلزم مزيداً من قوى العمل خاصة المحلية، ومن ثم يزداد الطلب على العمالة المصرية وزيادة نسبة التوظيف، مما يتبعه بالتأكيد انخفاض معدلات البطالة.
- توجد علاقة معنوية وموجبة بين الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي وبين التوظيف كنسبة من إجمالي عدد السكان في الأجل الطويل، حيث أن صافي التدفقات الأجنبية المباشرة الناتجة من استثمار الأجانب (سواء أفراد أو مؤسسات) يساعد على خلق المزيد من فرص العمل في مصر.

- أن معامل تصحيح الخطأ جاء سالباً ومعنوياً، وهذا يعني أنه بنسبة ٣٤% يتم تصحيح الاختلالات في الأجل القصير للعودة إلى المسار التوازني مرة أخرى في الأجل الطويل.

٣- توصيات الدراسة:

تتمثل أهم توصيات الدراسة في الآتي:

- إعادة هيكلة مصادر نمو الناتج المحلي المصري، والتوجه لجذب مزيد من الاستثمارات الخاصة والعامة، وتشجيع الصادرات ومن ثم يكون هناك تأثيرًا موجبًا للنمو الاقتصادي على التوظيف في مصر.
- توجه الحكومة لتقديم مزيدٍ من التيسيرات المضاعفة للاستثمارات الأجنبية المباشرة، خاصة أن نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي انخفضت مؤخرًا.
- العمل على تخفيض معدلات الضرائب على المستثمرين الأجانب بما يحفزهم على الاستثمار لما لهذا من انعكاس على تكاليف الإنتاج، ومن ثم القدرة التنافسية التصديرية وتحقيق الأرباح بما يتيح فرص جديدة للعمالة المصرية.
- ألا يقتصر تشجيع الاستثمارات الأجنبية في المشروعات الخاصة فقط ولكن للتوجه نحو المشروعات القومية التي تقوم بها الدولة.
- تأكيد القطاع المصرفي المصري على ضمانات إعادة تحويل رأس المال للخارج لتحويل الأرباح، فضلا عن تخفيض معدلات الفائدة على القروض لبعض الصناعات الإستراتيجية كثيفة العمالة.
- دراسة التجارب الناجحة في مجال توفير المناخ الاستثماري الملائم لجذب الاستثمارات الأجنبـــية مثل دول شرق وجنوب آسيا وذلك للاستفادة من هذه التجارب الناجحة.
- الاستمرار في تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، بما يعمل على جذب الاستثمارات والمساهمة في زيادة معدل النمو الاقتصادي.
- الاهتمام بجذب الاستثمارات الأجنبية لقطاع التعليم بشراكات مع القطاع الحكومي بما يسهم في توفير الأيدي العاملة المؤهلة والماهرة والمدربة والتي تدعم سوق العمل وتجذب مزيد من الاستثمارات.
- ربط الاعفاءات الضريبية/ الجمركية/ غير ذلك) والمقدمة للمستثمرين بمدى ما يقدم من فرص العمل وبرامج التدريب التي يتم توفيرها للعاملين.
- العمل على محاربة الفساد بكافة اشكاله (فساد إداري – فساد سياسي – فساد مالي– ...) مما يساعد على جذب تدُفقات رؤوس الأموال، وتوفير المناخ الملائم لزيادة الإنتاج .

هناك فترة داخل مدة الدراسة يجب استبعادها من فترات التحليل على مستوى الاقتصاد الكلي وهي الفترة ٢٠١٠-٢٠١٣ نظرًا للأحداث السياسية والتي مرت بها مصر، حيث يجب دراستها بصورة منفصلة.

هوامش الدراسة

١- حسين، معاوية أحمد (٢٠١٤) «الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو والتكامل الاقتصادي بمجلس التعاون لدول الخليج العربية» جامعة الملك عبد العزيز: مجلة الاقتصاد والإدارة، مج ٢٨ع٢.

2- Alguacil M. T.; Cuadros A.؛ Orts V., (2002) «Foreign direct investment, exports-snd domestic performance in Mexico: a causality analysis» Economics Letters, Vol 77 N3.

٣- غراب، محمود فاروق محمد (٢٠١٩) «إمكانية استفادة مصر من التجربة الماليزية في مواجهة البطالة» جامعة عين شمس: المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، مج٤٩ ع٤.

4- Denisia, Vintila (2010)« Foreign Direct Investment Theories: An Overview of the Main FDI »Theories European Journal of Interdisciplinary Studies, No3.

5- Tuluce, Nadide Sevil; Dogan, Ibrahim (2014) «The Impact of Foreign Direct Investments on SMEs' Development» "Available on site"https://www.researchgate.net/publication/272392187"Retrieval date" 2021/ 10/22.

٦- الفواز، تركي مجحم (٢٠١٥) «الاستثمارات الأجنبية المباشرة والنمو الاقتصادي في الأردن: دراسة تحليلية للفترة ١٩٨٠ -٢٠١٣ باستخدام تحليل التكامل المشترك» جامعة آل البيت: مجلة المنارة للبحوث والدراسات، مج٢١ ع١.

7- Dritsakis, Nikolaos; Stamatiou, Pavlos (2017) «Foreign Direct Investments, Exports, Unemployment and Economic Growth in the new EU Members- A Panel Data Approach» Economia International/International Economics, Vol 70, No4.

٨ - عز، نرفين أحمد (٢٠١٨) «محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر باستخدام تحليل الانحدار ونموذج ARDL» جامعة قناة السويس، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، مج٩ ع٤.

٩ - أبو الفتوح، محمد سعد (٢٠٢١) «الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في نمو القطاع الصناعي المصري - دراسة قياسية للفترة ١٩٧٧-٢٠١٧» جامعة القاهرة: مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مج٢٢ ع٣.

١٠- عفان، منال محمد (٢٠٢١) «أثر التفاوت في الدخل على النمو الاقتصادي في مصر :دراسة تحليلية لأهم القنوات التي يؤثر من خلالها التفاوت على النمو» جامعة القاهرة: مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مج٢٢ ع,٤

١١ - قرطام، السيده كمال (٢٠٢١) «دور الاستثمار الأجنبي المباشر في الحد من الفقر: دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١٨» جامعة القاهرة: مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مج٢٢ ع٣.

12- Zagler .M (2003) «Fiscal Policy and Economic Growth»Journal of Economic Surveys Vol 17, No3.

13- Gabrisch, Hubert; Buscher, Herbert (2006) «The Relationship between Unemployment and Output in Post-communist Countries» "Available on site" https://www.researchgate.net/publication/240 86037 "Return date" 05/ 01/2022.

14- Syed M. Ahsan؛ Xing-Fei Liu, (2008) «Understanding Unemployment in the Arab Countries: Towards a Policy Framework» Journal of Development and Economic Policies, Vol. 10, No. 2.

15- Roa, Maria Jose (2016) «Can Financial Inclusion and Financial Stability Go Hand in Hand? "Available on site" https://www.researchgate.net/publication /297212049 "Return date" 05/ 01/2022.

١٦- الحاروني، محمد السيد (٢٠١٨) «العلاقة السببية بين مُعدل تدفُق الاستثمار الأجنبي المُباشر ونمو الناتج المحلى الإجمالي و مُعدل البطالة في مصر» جامعة القاهرة: مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مج١٦ ع٤.

١٧ -هيبة، إلهام إبراهيم (٢٠١٩) «تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على معدلات البطالة في مصر خلال الفترة ١٩٩١- ٢٠١٦» جامعة القاهرة: مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مج٢٠ ع٣.

١٨ - عبد اللطيف، إيمان محمد (٢٠٢١) «أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على مستويات التشغيل بالتطبيق على الحالة المصرية خلال الفترة ١٩٩٠ - ٢٠١٩» جامعة عين شمس: المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، مج٥١ع٣.

١٩ - عمارة، أميرة (٢٠٢١) «تأثير جائحة كورونا على البطالة في مصر» جامعة القاهرة: مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مج ٢٢ ع٤.

٢٠ - الحاروني، مرجع سابق.

٢١- عبد الحميد، خالد عبد الحميد (٢٠١٧) «قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، دراسة تحليلية على الحالة المصرية للفترة بين ١٩٩٠-٢٠١٥» جامعة عين شمس: المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، مج٤٧ ع١.

22 - Alguacil, above reference.

٢٣- حسين، إيناس فهمي (٢٠١٨) «أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في سوق العمل في مصر» الجامعة الأردنية: المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، مج٥ ع٢.

٢٤- هيبة، مرجع سابق.

25- Gohou, G. L. & Soumare, I. (2012) «Does Foreign Direct Investment Reduce Poverty in Africa and are There Regional Differences?» World Development, Elsevier, Vol. 40, No. 1.

٢٦- حسين، مرجع سابق.

27- Alguacil, above reference.

٢٨- عبد اللطيف، مرجع سابق.

29- Syed. above reference.

٣٠ - قرطام، مرجع سابق.

٣١- أبو الفتوح، مرجع سابق.

٣٢ - عبد الحميد، مرجع سابق.

33- Arabyat, Yaser Ahmad (2017) «The Impact of Foreign Direct Investment on Poverty Reduction in the Developing Countries» International Finance and Banking, Vol 4, No2.

34- Tuluce, above reference.

35- Roa, above reference.

٣٦ - عز، مرجع سابق.